

تحقيق تلفزيوني يفضح أطماع آل سعود في نפט المهرة اليمنية



التغيير

فضح تحقيق تلفزيوني أطماع نظام آل سعود في نפט المهرة اليمنية عبر السعي إلى تمرير أنبوب للنפט من أراضيها إلى شواطئ المحافظة.

وكشف التحقيق الذي حمل عنوان "المهرة.. النوايا المبيتة" ضمن برنامج "تحقيقات الجزيرة" بالوثائق والشهادات- الأجندة الخفية وراء ما يحدث في محافظة المهرة اليمنية.

وبحسب التحقيق فقد اتهم أبناء المهرة الرياض بالسعي لتحقيق ما وصفوه بالحلم السعودي الساعي لمد أنبوب للنפט من المملكة إلى البحر العربي عبر اليمن.

ووفق وثيقة بثها موقع ويكيليكس تعود لعبد الله بن عبد العزيز، وجه فيها أعضاء حكومته بالسعي إلى إيجاد خطوط بديلة للنפט بعيدا عن المضائق القابلة للإغلاق بأي لحظة، في إشارة إلى مضيق هرمز الذي

يخشى آل سعود من قيام إيران بإغلاقه بأي وقت، مما يعيق وصول النفط السعودي للعالم.

وذكر وكيل محافظة المهرة السابق علي الحريزي أن سعي آل سعود لمد الأنبوب ليس بالحديث، وأن هناك مفاوضات قد فشلت في عهد الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح الذي أبلغه بفشل توقيع الاتفاق مع الرياض حول مد أنبوب للنفط عبر الأراضي اليمنية عام 2002.

وبحسب الحريزي فإن نظام آل سعود يسعى إلى السيطرة على ثلاثمائة كيلومتر طولية تبدأ من حدود المملكة مع اليمن وتنتهي في بحر العرب، بعرض كيلومترين وتكون تحت سيادة الرياض وهو الأمر الذي تم رفضه بشدة.

وأكد مدير شرطة المهرة السابق اللواء أحمد قحطان سعي المملكة لتمير خط الأنابيب عبر اليمن واصفا ذلك بأنه حلم للسعودية منذ زمن.

واعتبر قحطان استغلال الرياض للحرب التي يشهدها اليمن -لمد أنبوب النفط دون توقيع اتفاقية ضمن الأطر الدولية- بمثابة سرقة للأراضي اليمنية، ومحاولة لفرض أمر واقع بعد الحرب.

وتحدث روبرت كابلان مؤلف كتاب "انتقام الجغرافيا" عن أن نفط المملكة يمر عبر مضيق هرمز وهو الأمر الذي يشعرها بالخطر، مؤكدا سعيها الوصول إلى بحر العرب من أجل أن يكون نفطها حرا.

وأضاف أنه بإمكان أي دولة بناء خط أنابيب عبر الأراضي اليمنية شريطة حصول موافقة من الدولة، وهو الأمر الذي يصعب الحصول عليه في الوقت الحالي بسبب الحرب.

من جهتها قالت ماديلون فينكيل مؤلفة كتاب "سياسات خطوط الأنابيب" إن آل سعود يسعون لإيصال نفطهم بشكل حر عبر المحيط الهندي، ولن يتم ذلك إلا عن طريق أنابيب تمر عبر اليمن.

وأضافت أن شعور الرياض بالقلق من لجوء إيران إلى إغلاق مضيق هرمز يدفعها لبناء ميناء في اليمن لتمير نفطها.

وفي المهرة، لاقى التوسع السعودي العسكري رفضا واسعا على المستوى القيادي والشعبي بالمحافظة. وسعيًا للوصول لأهدافها بسرعة، مارس نظام آل سعود ضغوطا على الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي

-المقيم بالرياض- لإقالة المسؤولين الراضين لوجودها في المحافظة، وكان أبرزهم رئيس السلطة المحلية المحافظ الوزير محمد بن كده.

فاستجاب هادي لهذه الضغوط وتمت إقالة المسؤولين وتعيين آخرين اقترحهم السفير السعودي محمد آل جابر، و جاؤوا براجح باكريت محافظا للمهرة، وهو الذي يصفه أبناء المحافظة بغير الكفوّ والمتهم بقضايا فساد.

وعرض التحقيق التلفزيوني وثائق من البنك المركزي اليمني تثبت تحويل المحافظ كل أموال المهرة إلى حساب خاص بدعم المحافظة، وهو أمر مخالف للقانون اليمني، كما بث التحقيق وثيقة لنيابة الأموال العامة موجهة لمحافظ البنك تتهم المحافظ بالإضرار بالمصلحة العامة، وتثبت الوثائق إصداره أوامر بصرف مبالغ مالية لشخصيات اجتماعية وقبلية وإعلامية دون مسوغ قانوني.

وأعاد المحافظ السابق ووزير الدولة الحالي (بن كده) أسباب إقالته إلى رفضه تنفيذ أوامر القوات العسكرية السعودية بالمحافظة خارج إطار السلطات اليمنية، وأضاف أنه تم عرض الأموال عليه لتنفيذ الأوامر وعندما أصر على الرفض تم استدعاؤه من قبل الرئاسة اليمنية إلى الرياض وإقالته ومنعه من السفر فترة من الزمن دون مبرر.

واعتبر الناشط السياسي أحمد الحريزي تعيين باكريت بالأمر الصادم، كونه "صاحب ملف وتاريخ أسود" وعبر عن استغرابه من قبول الرياض له. وأضاف أن السفير السعودي أبلغه بمعرفته بمدى سوء المحافظ الحالي لكنه برر اختياره بعدم وجود بديل عنه.

وقد ندد ناشطون يمنيون عقب بث البرنامج بأطماع آل سعود في بلادهم خصوصاً المهرة وطالبوا بوقف حرب المملكة الإجرامية على اليمن.